



المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait

منظمة عربية مستقلة

تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة واثنان - إبريل/ نيسان 2011 - السنة العاشرة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم والمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدّم والازدهار لأمتنا العربية،،

المدير العام

المحتويات

2 أولاً: المقدمة
3 ثانياً: الأزمة العالمية الحالية : طبيعتها وأسبابها
6 ثالثاً: قنوات انتقال الأزمة إلى اقتصادات الدول النامية
13 رابعاً: أثر الأزمة المالية على اقتصادات الدول العربية
18 خامساً: الخاتمة
19 المراجع

تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية

إعداد: د. بلقاسم العباس

أولاً: مقدمة

التبادلية ما بين هذه الدول والاقتصاد العالمي. فالدول النامية الناشئة التي لها أسواق مالية منفتحة كان التأثير فيها قوياً ومباشراً مثلما حدث في اقتصادات الدول المتطورة. أما الدول النامية ضعيفة العولمة فقد أنتها الآثار أساساً بطريقة غير مباشرة من التجارة نتيجة تراخي الطلب العالمي على صادراتها بالإضافة إلى انهيار أسعار المواد الأولية. وتتأثر كثير من الدول النامية أيضاً بتراجع تحويلات المهاجرين جراء ارتفاع معدلات البطالة في الدول المستقبلية للعمالة الوافدة. كما قد تؤثر الأزمة على تدفقات السياح والمسافرين نحو الدول ذات الجذب السياحي. ويضاف إلى ذلك تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة وتباطؤ وتيرة المساعدات والتحويلات الخارجية. هذه العوامل كلها سوف تؤثر على اقتصاد الدول النامية.

إن تراخي النمو الاقتصادي قد ينجر عليه ارتفاع البطالة ومعدلات الفقر، بالرغم من أن الدول الصناعية الغنية قد وضعت حزمًا مالية معتبرة لمواجهة تداعيات الأزمة⁽¹⁾، فإنها قد تكون غير كافية لإخراج الاقتصاد من عنق الزجاجة وذلك لعدم إمكانية استدامة هذه السياسات

لقد أصبح جلياً أن العولمة الاقتصادية أدت إلى توطيد قنوات انتقال الصدمات الاقتصادية بسرعة فائقة ما بين الأسواق خاصة المالية منها. كما أن تعقد عمل الأسواق المالية نتيجة عمليات الابتكار المالي ووجود مشتقات مالية عديدة وتطور الأسواق الآجلة والمستقبلية سمحت للصناديق المالية التحوطية وللمستثمرين بتنوع محافظها في سعيها لتحقيق مزيد من العوائد على استثماراتها. وعض من تحقيق الأصول المستثمرة التنوع في المحافظ وتقليل للمخاطر، فقد تحولت إلى «أصول سامة» تهدد كيان النظام المالي العالمي. ونتيجة لهذه التركيبة المعقدة للأسواق المالية في الدول المتطورة، خاصة السوق الأمريكية، فإن هذه الأصول السامة الموجودة في محافظ المؤسسات المالية في الدول المتقدمة والناشئة سهلت عملية «الدومينو» في انتشار الأزمة وتحولها إلى أزمة شاملة مفتوحة هزت النظام الاقتصادي العالمي بأشمله.

ونتيجة للترابطات الاقتصادية والمالية التي عززتها الموجة الحالية من العولمة فقد وجدت الدول النامية نفسها في دوامة الأزمة وتأثرت بها حسب قوة الارتباط والعلاقات

إن الأزمة العالمية الحالية التي سببها انهيار سوق الرهن العقاري الأمريكي، إنتشرت بسرعة البرق إلى اقتصادات الدول المتقدمة وبعض الدول الناشئة من خلال استثمار بنوكها في الأصول المالية الأمريكية المدعومة والمضمونة بالرهن العقاري والتي أصبحت تعرف بالأصول السامة.

سكنا مقابل رهن العقار كضمان . ونظراً للاعتقاد الراسخ بأن قيمة الأصول العقارية لا تتراجع، فإن المستثمرين والمضاربين يرون أن قيمة العقار السوقية تشكل ضماناً جيداً واستثماراً مربحاً. وتلجأ المصارف إلى مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية لتحديد المخاطر الائتمانية لطالبي القروض. وقد زاد الطلب على هذه القروض في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للرواج الاقتصادي الكبير الذي عرفه الاقتصاد خلال الفترة ما بين 2000 و 2007، الذي لعبت فيه السياسة النقدية التوسعية والمتراخية، التي صممت لمواجهة فقاعة الإنترنت للألفية الثالثة وأحداث أيلول لعام 2001 . كما أن السياسة الاجتماعية خلال فترة كلينتون ساهمت في تمكين الطبقات المعوزة للحصول على قروض سكنية، مما أدى إلى تراخي عملية تقييم الجدارة الائتمانية لقروض الرهن العقاري وانتشار القروض الشبه ناجعة (SubPrime). أدى هذا الطلب المتزايد على السكن والرواج الاقتصادي الكبير إلى ارتفاع متزايد لأسعار العقار والمنازل بوتيرة أعلى من زيادة الدخل، مما أصبح يندرج بحتمية انفجار فقاعة سوق العقار⁽²⁾.

نتيجة كلفتها العالية جراء ارتفاع مديونية الدول وتكاليف خدمتها. ففي نهاية المطاف، لا بد من تحول الإنفاق من القطاع العام إلى القطاع الخاص، كما قد يتطلب الأمر أن تغير بعض الدول التي لها فائض معتبر بالتحول نحو تقليل الادخارات وتشجيع الإنفاق الداخلي، وخاصة عبر تعديل أسعار صرفها لتقليل كلفة الواردات.

نتيجة للترابطات الاقتصادية والمالية التي عززتها الموجة الحالية من العولمة فإن الدول النامية تجد نفسها في دوامة الأزمة وتتأثر بها حسب قوة الارتباط والعلاقات التبادلية بين هذه الدول والاقتصاد العالمي.

ثانياً: الأزمة العالمية الحالية : طبيعتها وأسبابها

إن الأزمة العالمية الحالية التي سببها انهيار سوق الرهن العقاري الأمريكي، إنتشرت بسرعة البرق إلى اقتصادات الدول المتقدمة وبعض الدول الناشئة من خلال استثمار بنوكها في الأصول المالية الأمريكية المدعومة والمضمونة بالرهن العقاري والتي أصبحت تعرف بالأصول السامة. ويرى العديد من الباحثين أن هناك عدة أسباب أدت إلى انهيار سوق الرهن العقاري، وكذلك إلى تضافر عوامل أخرى أدت إلى انتقال الأزمة على نطاق واسع إلى الأسواق الأخرى وتحولها إلى أزمة عالمية بكل المقاييس لم يعرف العالم مثيلاً لها منذ أزمة الكساد الكبير في عام 1929.

في الظروف العادية تقدم المصارف التجارية أو المتخصصة قروضاً موجهة لاقتناء

شكل رقم (1) أسعار العقار وأسعار الفائدة في أمريكا



لطح أدوات مالية جديدة تعرف بالمشتقات المالية. وقد أدت الإصلاحات المالية في الولايات المتحدة وفي العديد من الدول المتقدمة إلى إخراج القطاع المالي غير المصرفي من الرقابة المصرفية، وبالتالي كانت له الحرية التامة في التعامل بهذه المشتقات. وفي هذا المنحنى، فإن قروض الرهن العقاري يمكن تركيبها في أدوات مالية جديدة ترتبط بقيمتها بقيمة العقار المتصلة به، وبالتالي فإن الاستثمار في هذه المشتقات يعتبر مجدداً. ونتيجة الارتفاع المتزايد لأسعار المنازل خلال فترة الراج، فإن المضاربين والمستثمرين على حد السواء قد تهافتوا على هذه المشتقات بشكل كبير جداً دون الالتفات إلى حقيقة المخاطر التي تحتويها هذه المشتقات في حال انهيار سعر العقار. وزاد من هذا الاتجاه ظهور دول ناشئة على الساحة الدولية

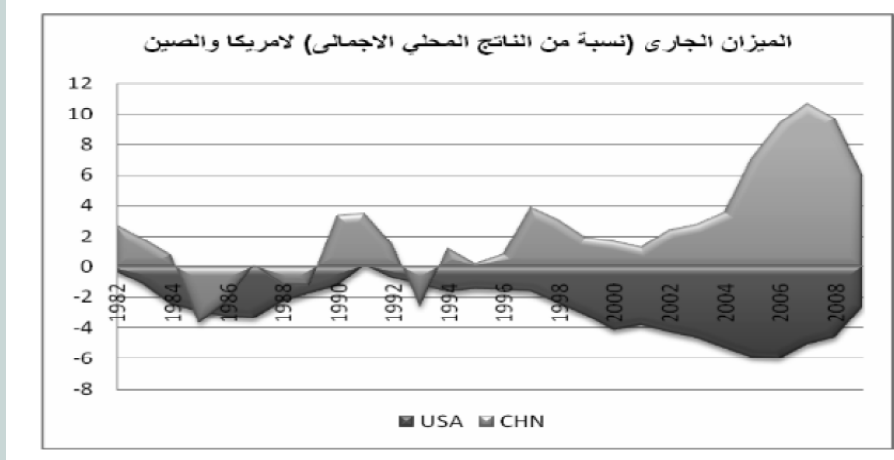
أدى الطلب المتزايد على السكن والرواج الاقتصادي الكبير إلى ارتفاع متزايد لأسعار العقار والمنازل بوتيرة أعلى من ازدياد الدخل، مما أصبح يندر بحتمية انفجار فقاعة سوق العقار.

في ظل انخفاض أسعار الفائدة فإن المؤسسات المالية دائماً تبحث عن بدائل استثمارية لتحقيق أكبر عائد ممكن على أصولها. ونظراً لما يشوب الاستثمار من مخاطر كثيرة، فإن تقييم المخاطر لهذه البدائل الاستثمارية يلعب دوراً حاسماً في قرارات الاستثمار وحتى في المضاربة. ويخضع الجهاز المصرفي لعملية رقابة وتنظيم شديد من طرف السلطات النقدية. كما أن المؤسسات المالية تتجه عبر الاختراع المالي والهندسة المالية

يرون أن إختلال ميزان المدفوعات الامريكي
المزمن هو السبب الرئيسي للأزمة الحالية.

لها فوائض معتبرة نتيجة تسارع معدلات نموها
وارتفاع معدلات ادخار الصناديق السيادية
التي تمتلكها. وهناك العديد من المحللين الذين

شكل رقم (2) : الميزان الجاري للصين وأمريكا



إلى نوع من العلاقة المريبة، بحيث أصبح العديد
من رجال الأعمال يتبوؤن مناصب سياسية
ومناصب قيادية في دواليب الحكم في البيت
الأبيض والكونغرس. ونتيجة لهذه العلاقة، فإن
صناعة القرار أصبحت متحيزة لصالح رجال المال
والمضاربين ووفرت غطاءً سياسياً لهيمنة رجال
الأعمال على صناعة القرار. وفرت هذه العوامل
البيئة الملائمة لحدوث أزمة حادة في حال انفجار
فقاعة سوق الرهن العقاري. فارتفاع الأسعار لا
يمكن استمراره إلى الأبد، وكان على السوق أن
يدخل في حركة تصحيحية.

**لعبت مؤسسات تقييم المخاطر دوراً
أساسياً في الانزلاق نحو الأزمة وذلك
من خلال عدم قدرتها على التقييم
الجيد للمخاطر.**

بالموازاة مع هذه الطفرة المالية،
أدى انتشار الفكر الليبرالي إلى تعزيز آليات
اقتصاد السوق وتراجع تدخل الدولة وتراخي
القوانين المنظمة وإزالة القيود التنظيمية.
ولقد لعبت مؤسسات تقييم المخاطر دوراً
أساسياً في الانزلاق نحو الأزمة، وذلك من
خلال عدم قدرتها على التقييم الجيد لهذه
المخاطر. وهناك من يذهب بعيداً بحيث يفسر
هذا السلوك المغامر إلى كيمياء المخ والأعصاب،
بحيث يرى أن دماغ الإنسان في ظل بيئة
تفاؤلية ينحى إلى النشوة والمتعة أكثر بتذوق
نتائج النجاحات، متغافلاً بالمخاطر الناجمة عن
الانغماس كثيراً في هذه النشوة. كما أدى تطور
العلاقة الحميمية ما بين السلطة السياسية في
واشنطن وأسواق المال والأعمال في وول ستريت

شكل رقم (3) : أسعار المواد الاولية و أسعار البورصات و معدل البطالة في الدول الصناعية



الودائع وخصصت مبالغ ضخمة لدعم القطاع المالي. وبالمقابل فقد دخلت بعض الدول الصغيرة في أزمة حادة تطلبت تدخل المؤسسات الدولية لتقديم الدعم على غرار إيرلندا و أيرلندا واليونان والبرتغال واسبانيا.

مع انتشار تداعيات الأزمة إلى الدول المتقدمة، فقد سارعت أغلب هذه الدول إلى تفعيل حزم إنقاذ، بحيث تم استخدام المال العام بسخاء لإنقاذ المؤسسات المالية المتهاوية.

ثالثاً: قنوات انتقال الأزمة إلى اقتصادات الدول النامية

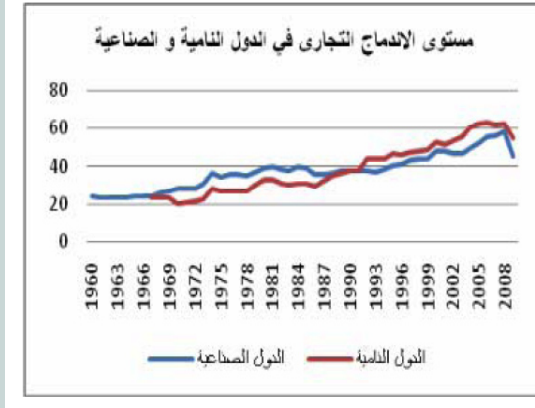
بلغ سكان العالم في عام 2009 حوالي 6.77 مليار نسمة، منهم 5.65 مليار نسمة في الدول النامية وحوالي 1.12 مليار نسمة في الدول المتقدمة. ويسود العالم حالة حادة من سوء

ومن جراء انتشار الهلع بأن العالم سوف يعرف أزمة اقتصادية حادة مثل أزمة الكساد الكبير، فقد سارعت حكومات الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية إلى تقديم حزم مالية معتبرة لإنقاذ اقتصاداتها المتهاوية، وكذلك بتطبيق سياسة نقدية ومالية توسعية لإخراج هذا الاقتصاد من حالة الركود الشديد. وبدأ المجلس الاحتياطي الفيدرالي سلسلة من تخفيض سعر الفائدة، بحيث انخفض المعدل الفيدرالي تدريجياً من مستوى 5% في نهاية عام 2007 إلى معدل يقارب الصفر منذ بداية 2009 وابقائه عند هذا المستوى. ومع انتشار تداعيات الأزمة إلى الدول المتقدمة فقد سارعت أغلب هذه الدول إلى تفعيل حزم إنقاذ مماثلة، بحيث تم استخدام المال العام بسخاء لإنقاذ المؤسسات المالية المتهاوية. وقد تم تأمين بعض المصارف ورفع قيمة ضمان

50 نقطة في عام 2007 وارتفع في دول آسيا من 40 في عام 1970 إلى أكثر من 60 نقطة في عام 2007. ومع ازدياد حصة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي، فإن حصة الدول من التجارة الخارجية تغيرت بشكل ملحوظ خلال النصف الثاني من القرن الماضي، حيث استطاعت الدول الآسيوية أن تضاعف حصتها إلى 29% في عام 2009 منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك راجع إلى النمو السريع لاقتصاد الصين

توزيع الدخل ما بين هذه المجموعات. حيث يستحوذ سكان الدول المتقدمة الذين يشكلون 16% من سكان العالم على 56% من الإنتاج العالمي. أما دخل الفرد في الدول الفقيرة، فهو لا يشكل سوى 3.2% من دخل الفرد في الدول المتقدمة. وترتبط الدول النامية بالعالم المتقدم بقنوات تجارية تزداد تعمقاً مع مرور الوقت، حيث يشير مؤشر العولمة الاقتصادية لكوفمان لأفريقيا مثلاً، أنه ارتفع من 32 في عام 1970 إلى

شكل رقم: (4) عولمة الاقتصاد



والنمو الآسيوية. كما ارتفعت حصة دول الشرق الأوسط إلى 5.7% نتيجة توسع الطلب على النفط والغاز. أما حصة أفريقيا وأمريكا اللاتينية، فقد تراجعت بشكل ملحوظ إلى 3.8% في حالة دول أمريكا الوسطى والجنوبية وإلى 3.2% في حالة الدول الأفريقية. ونتيجة لهذه البنية في التجارة العالمية، فإن من المتوقع أن يؤثر انخفاض الطلب في الدول المتقدمة بشكل واسع على صادرات الدول النامية. كذلك فقد ارتفعت صادرات الدول النامية من السلع والخدمات باضطراد نتيجة

يسود العالم حالة حادة من سوء توزيع الدخل ما بين المجموعات الاقتصادية. حيث يستحوذ سكان الدول المتقدمة والذين يشكلون 16% من سكان العالم على 56% من الإنتاج العالمي. وتصل حصة الدول الفقيرة ذوي الدخل المنخفض والذين يشكلون 12.4% من سكان العالم سوى 1.38% من الإنتاج العالمي. أما دخل الفرد في الدول الفقيرة فهو لا يشكل سوى 3.2% من دخل الفرد في الدول المتقدمة.

عرف تراجعاً إلى 1.1 ترليون دولار عام 2009 وفي حالة افتراضنا أن الاستثمار كان سيستمر بنفس الوتيرة السابقة فإنه كان سيسجل 1.88 ترليون دولار مما يعني أن الأزمة أدت إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 787 مليار دولار.

كما شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للدول المتقدمة تراجعاً نسبياً، بحيث تراجعت بمعدل 8.5% سنوياً ما بين عامي 2000 و 2007، هذا بالرغم أنها لازالت تستحوذ على حصة الأسد من هذه التدفقات، التي بلغت 1.25 ترليون دولار في عام 2008 (أي حصة 66%) وتراجعت التدفقات الاستثمارية لهذه الدول ما بين عامي 2008 و 2009 بأكثر

انخفضت صادرات الدول النامية نتيجة للأزمة بمقدار 715 مليار دولار ما بين عامي 2008 و 2009. وإذا ما افترضنا أن صادرات الدول النامية كانت ستتمو بنفس الوتيرة السابقة، فإن أثر الأزمة كان في واقع الأمر 1.63 ترليون دولار.

من 406 مليار دولار. وبالمقابل، فقد انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الفقيرة منخفضة الدخل بـ 3.13 مليار دولار ما بين 2008 و 2009. ويلاحظ أن هذه الاستثمارات ارتفعت بشكل مضطرب من 2.76 مليار دولار في عام 2000 إلى أكثر من 14.9 مليار دولار في عام 2008 أي بمعدل تغير سنوي قدره 21% . وإذا ما أخذ بعين الاعتبار هذا الاتجاه فإن أثر

الرواج الاقتصادي العالمي من 1.58 ترليون دولار في عام 2000 إلى 5.45 ترليون دولار في عام 2007، أي بمعدل نمو سنوي قدره 15.4%. ونتيجة للأزمة، فقد انخفضت صادرات الدول النامية بمقدار 715 مليار دولار ما بين عامي 2008 و 2009. وإذا ما افترضنا أن صادرات الدول النامية كانت ستتمو بنفس الوتيرة السابقة، فإن أثر الأزمة سيكون في واقع الأمر 1.63 ترليون دولار. وقد انخفضت صادرات الدول الفقيرة ما بين عامي 2008 و 2009 بمقدار 2.83 مليار دولار، ولكنها لو استمرت بالنمو بالمعدلات السابقة فإن الانخفاض جراء الأزمة سيكون 13.8 مليار دولار.

أما أثر الأزمة على صادرات الدول النامية ذات الدخل المتوسط الشريحة الدنيا، فإن الانخفاض وصل إلى 904 مليار دولار ووصل إلى الدول النامية ذات الدخل المتوسط الشريحة العليا إلى 712 مليار دولار. وكان أثر الأزمة على صادرات الدول المتقدمة قوياً، حيث انخفضت قيمة الصادرات ما بين عامي 2008 و 2009 بأكثر من 3.4 ترليون دولار، وإذا ما تم تطبيق معدل النمو الاتجاهي للصادرات ما بين عامي 2009 و 2008، فإن أثر الأزمة سيكون قد بلغ 4.5 ترليون دولار.

وقد شهد العالم خلال فترة الرواج (2000-2007) ارتفاعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل سنوي قدره 1.7%، وارتفعت هذه التدفقات من 1.6 إلى 1.9 ترليون دولار ما بين 2007 و 2008، ولكنه

الأزمة على استثمارات الدول الفقيرة سيكون قد بلغ 6.28 مليار دولار. أما الدول ذات الدخل المتوسط (الشريحة الدنيا) فقد ارتفعت التدفقات الاستثمارية المباشرة من 51.9 مليار دولار في عام 2000 إلى أكثر من 248 مليار دولار في عام 2007 بمعدل سنوي قدره 20%. وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2009 إلى أكثر من 170 مليار دولار، مما يعني انخفاضاً قدره 106 مليار دولار مقارنة في عام 2008. وإذا أخذنا بعين الاعتبار النمو الاتجاهي للاستثمار المباشر فإن أثر الأزمة سيكون قد وصل إلى أكثر من 160 مليار دولار أمريكي. أما بالنسبة للدول النامية ذات الدخل المتوسط (الشريحة العليا)، فإن الاستثمارات فيها قد ارتفعت من 91 مليار دولار أمريكي إلى أكثر من 298 مليار في عام 2008 وتراجعت في عام 2009 إلى 169 مليار، وبتطبيق النمو الاتجاهي المقدر بـ 14.8% سنوياً، فإن أثر الأزمة سيكون قد وصل إلى 178 مليار دولار.

ارتفعت تدفقات الاستثمارات غير المباشرة، وعلى وجه الخصوص منها تلك المتعلقة بحقوق الملكية عبر العالم من 740 مليار دولار في عام 2000 لتصل إلى 900 مليار دولار في عام 2007 ونتيجة الأزمة التي هزت العالم، فقد تراجعت قيمة هذه التدفقات بشدة في عام 2008، بحيث تحول صافي التدفقات إلى قيم سالبة بأكثر من 174 مليار دولار. واستقرت هذه التدفقات في عام 2009 عند 737 مليار دولار أمريكي. وإذا ما افترض أن صافي التدفقات

كان ينمو بمعدله الاتجاهي بـ 2.8% سنوياً فإنها كانت من الممكن أن تصل إلى 952 مليار دولار، مما يدل على أن الأزمة قد تسببت في انخفاض صافي التدفقات بمقدار 215 مليار دولار.

في واقع الأمر، تستحوذ الدول المتقدمة عالية الدخل على أغلب هذه التدفقات، بحيث وصلت في عام 2007 إلى 768 مليار دولار أي ما يعادل أكثر من 85% من صافي التدفقات العالمية، وبالتالي فإن الانخفاض الذي حدث في عام 2008 تحمته هذه الدول، بحيث انخفض صافي الاستثمارات إلى 121 مليار دولار من أصل 174 (أي ما يعادل 70%) مليار دولار. أما الدول النامية متوسطة الدخل، فقد حصلت على 133 مليار دولار في عام 2007 وتراجعت لعام 2008 بمقدار 53 مليار دولار، لتستقر في عام 2009 عند 109 مليار دولار، وبالتالي فإن الأزمة حفظت التدفقات للدول النامية بمقدار 124 مليار دولار.

بالإضافة إلى تدفقات الاستثمار المباشر وغير المباشر، فإن الدول النامية تعتمد على تدفقات الديون الخارجية بشكل واسع لتمويل تنميتها، وخاصة التجارة الخارجية، لسد حاجاتها من السلع والخدمات التي لا تستطيع إنتاجها. وفي كثير من الأحيان، فإن الدول التي تفرط باستخدام هذه الموارد تجد نفسها أمام معضلة عدم قدرتها على السداد وتدخل في مفاوضات مع الدائنين وتنتهي بإعادة جدولة ديونها مقابل القيام بإصلاحات اقتصادية تفرضها مؤسسات واشنطن، تهدف إلى تحرير الاقتصاد وتمكين اقتصاد السوق. ارتفعت قيمة

الوضع الاقتصادي للدول النامية جراء ارتفاع أسعار المواد الأولية، مما سمح لهذه الدول بأن يكون لها فائض في الميزان الجاري ارتفع تدريجياً من 46 مليار دولار في عام 2000 إلى أكثر من 302 مليار في عام 2009.

لا تمتد هذه الوضعية المالية المريحة إلى الدول الأقل نمواً وإلى الدول الفقيرة المثقلة بالديون، والتي تعرف عجزاً هيكلياً في موازين مدفوعاتها، وبالتالي عدم قدرتها على مواجهة الآثار السلبية للأزمة العالمية. فالدول النامية تشهد حالة من ثقل مديونيتها، حيث وصل معدل الاستدانة في الدول النامية إلى 22% في عام 2009، ويرتفع هذا المعدل ليصل إلى 30% في حالة الدول ذات الدخل المنخفض. ويلاحظ أن المبادرات الدولية المتعددة التي تدخل في إطار مساعدة الدول الفقيرة ومنخفضة الدخل قد ساهمت في تقليل عبء المديونية، حيث انخفض معدل خدمة المديونية في الدول الفقيرة المثقلة بالديون من 4.5% في عام 2000 إلى 1.9% في عام 2009. كما تستفيد الدول الفقيرة ومنخفضة الدخل من تخفيض معتبر لمديونيتها، بحيث تشكل نسبة الديون الميسرة جزءاً هاماً من إجمالي الديون الخارجية. فعلى سبيل المثال بلغت هذه النسبة 42.6% في دول جنوب الصحراء في عام 2009.

تعتمد الدول النامية أيضاً على المساعدات التنموية التي تحصل عليها من الدول ذات الدخل المرتفع. وبالرغم من أن هذه المساعدات كانت قد قدمت للدول النامية في إطار الحرب الباردة، إلا أنها استمرت في

تدفقات المديونية (الديون الجديدة) إلى الدول النامية من 226 مليار دولار في عام 2000 إلى 644 مليار دولار في عام 2007 بمعدل نمو بمتوسط 15% وانخفضت هذه التدفقات إلى 509 مليار دولار في عام 2009. وتواصلت عملية ارتفاع حجم المديونية الكلية من 2.1 ترليون دولار في عام 2000 إلى أكثر من 3.54 ترليون

ارتفعت تدفقات الاستثمارات غير المباشرة، خاصة منها تلك المتعلقة بحقوق الملكية عبر العالم من 740 مليار دولار في عام 2000 لتصل إلى 900 مليار دولار في عام 2007. ونتيجة للأزمة التي هزت العالم، فقد تراجعت قيمة هذه التدفقات بشدة في عام 2008 بحيث تحول صافي التدفقات إلى قيم سالبة بأكثر من 174 مليار دولار.

دولار في عام 2009. انخفض نصيب الديون الميسرة من إجمالي مخزون الديون تدريجياً من 18% في عام 2000 إلى 13% في عام 2009. كما انخفضت المبالغ المعاد جدولتها من 61 مليار دولار في عام 2000 إلى 3.75 مليار دولار 2009. مما يعني أنه بالرغم من الأزمة العالمية الحادة، فإن الدول النامية قللت من لجوئها إلى عمليات إعادة الجدولة التي عرفتها خلال ثمانينات القرن الماضي، لكن بالمقابل، ونتيجة انخفاض أسعار الفائدة في الأسواق الدولية، فإن خدمة المديونية تتجه نحو الانخفاض، بحيث تراجع معدل خدمة المديونية من 6.1% في عام 2000 إلى 3.34% في عام 2009. كما تحسن الوضع

تشهد الدول النامية حالة من ثقل استدانتها، حيث وصل معدل الاستدانة إلى 22% في الدول النامية في عام 2009 ويرتفع هذا المعدل ليصل إلى 30% في حالة الدول ذات الدخل المنخفض.

في عام 2000 إلى 123 مليار دولار في عام 2008. ونتيجة للأزمة التي يشهدها العالم منذ عام 2007 ، فإن قيمة المساعدات قد تراجعت في عام 2009 إلى 120 مليار دولار ، وذلك نتيجة الصعوبات المالية التي تشهدها الدول المانحة و التي ستؤثر مستقبلاً دون أي شك على تعهداتها من أجل تقديم مساعدات أكثر للدول النامية.

وبالإضافة إلى مساعدات الدول المتقدمة، فإن تحويلات العاملين من الخارج تشكل مصدراً مهماً للدول النامية، وتساهم في تمويل موازين مدفوعات هذه الدول. وقد ارتفعت هذه التحويلات من 81 مليار دولار إلى أكثر من 278 مليار دولار في عام 2007 . وبالرغم من الأزمة التي شهدها العالم في نهاية عام 2007 ، فقد بلغت هذه التدفقات 325 مليار في عام 2008، ولكنها تراجعت إلى 307 مليار دولار في عام 2009 ، وإذا، افترض أن هذه التحويلات كانت ستتمو بمعدلها الاتجاهي المقدر بـ 19.8% سنوياً ما بين 2000 و2008، فإن أثر الأزمة على التحويلات كان يمكن أن يبلغ 82.4 مليار دولار. وعموماً تتركز هذه التحويلات في الدول النامية ذات الدخل المتوسط ولم تحصل الدول الفقيرة على أكثر من 22.7 مليار دولار في عام 2009، بينما وصلت في الدول

تعتمد الدول النامية على تدفقات الديون الخارجية بشكل واسع لتمويل تنميتها، وخاصة التجارة الخارجية، لسد حاجاتها من السلع والخدمات التي لا تستطيع إنتاجها. وتواصلت عملية ارتفاع حجم المديونية الكلية من 2.1 ترليون دولار في عام 2000 إلى أكثر من 3.54 ترليون دولار في عام 2009.

تلقي هذه المساعدات، وذلك لأن تهميش الدول الفقيرة جراء العولمة والانفتاح ساهم في عدم الاستقرار العالمي، وكذلك ساهم في ارتفاع وتائر الحروب والهجرة السرية بالإضافة إلى تشبيط التجارة العالمية. وبالرغم من حاجة هذه الدول للمساعدات إلا أن هناك عدم ارتياح من قبل الدول المانحة لدى فعالية هذه المساعدات في تحقيق أهداف التنمية ومن أهمها مُحاربة الفقر. وجراء الوعي المتزايد حول مدى مُحاربة هذه الظاهرة، فقد قررت الدول المانحة تكثيف جهودها في مجال المساعدات التنموية. وقد ارتفعت حصة المساعدات الرسمية التنموية من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية من 0.85% في عام 2000 إلى 1.11% في عام 2005 ، وبعدها بدأت هذه النسبة بالتراجع، حتى وصلت إلى 0.75% في عام 2009. وترتفع هذه النسبة كثيراً في الدول الفقيرة، حيث بلغت 9.2% في عام 2009 في الدول ذات الدخل المنخفض، وارتفعت تدفقات المساعدات الرسمية للتنمية من 49 مليار دولار

وتشير البيانات الأولية إلى أن قطاع السياحة قد تعافى بسرعة أكثر من المتوقع خلال عام 2010، مع ملاحظة أن أغلب الطلب على السياحة يتأتى من داخل التكتلات الجهوية.

وحسب بيانات المجلس الدولي للسياحة والسفر، فإن القطاع شهد تراجعاً بنسبة 4.7% في عام 2009 ومن المتوقع أن ينمو بـ 0.5% في عام 2010، كما أن التشغيل في هذا القطاع قد تراجع بنسبة 2% في عام 2009، ومن المتوقع أن يستمر بالتراجع في عام 2010 بنسبة 0.3%. وتراجع سفر الأعمال بشدة في عام 2009

قدرت مداخيل السياحة حول العالم بـ 570 مليار دولار في عام 2000، ارتفعت إلى 1.13 ترليون في عام 2009. استقطبت الدول النامية حوالي 309 مليار دولار في عام 2009، أما الدول الفقيرة فلم تتجاوز مداخيلها من السياحة الدولية 12 مليار دولار.

بمعدل 8%، بينما تراجع السفر الشخصي فقط بنسبة 2.7%. وشهدت مناطق العالم تبايناً شديداً في تأثرها بالأزمة العالمية، حيث تراجع قطاع السياحة في دول أمريكا الشمالية بمعدل 7.7% في عام 2009 وبمعدل 4.4% في دول أوروبا في نفس الفي عام. أما في الشرق الأوسط، فقد كان التراجع مساوياً 5.4% وفي شمال أفريقيا بنسبة 6%، وفي أفريقيا جنوب الصحراء بمعدل 6.3%. ويلاحظ أن قطاع السفر يوظف على المستوى العالمي أكثر من 81 مليون شخص، ويشكل أكثر من 2.8% من إجمالي التشغيل،

ذات الدخل المتوسط ذات الشريحة العليا إلى 78 مليار دولار، في حين تحصلت الدول ذات الدخل المتوسط (الشريحة الدنيا) على 206 مليار دولار في نفس العام.

تشكل مداخيل السياحة الدولية مصدراً مهماً من العملة الصعبة للعديد من الدول النامية. بالرغم من التذبذب الشديد التي تعرفه صناعة السياحة، وذلك لما للأحداث الاقتصادية من أثر كبير على تدفقات المداخيل من السياحة. وقد قدرت مداخيل السياحة حول العالم بـ 570 مليار دولار في عام 2000، ارتفعت إلى 1.13 ترليون في عام 2009. وقد استقطبت الدول النامية حوالي 309 مليار دولار في عام في نفس العام. أما الدول الفقيرة فلم تتجاوز مداخيلها من السياحة الدولية 12 مليار دولار.

إن للدورة الاقتصادية انعكاس مباشر على النشاط السياحي، فالروج الاقتصادي يؤدي إلى انتعاشها كما أن الركود يؤدي إلى تقلصها. وانطلاقاً من هذا المبدأ، فإن صناعة السياحة ستتأثر بشكل واسع بالأزمة المالية الحالية قبل القطاعات الأخرى، وذلك أن الناس سوف يوجلون مشاريعهم الترفيهية في ظل مناخ عدم التأكد الاقتصادي. تشير البيانات المتوفرة من المجلس الدولي للسياحة والسفر إلى أن قطاع السياحة قد تأثر خلال عام 2009 بشكل ملموس، حيث انخفض عدد الزوار على المستوى العالمي بأكثر من 4%، بينما تراجعت أعداد السائحين في الدول المتقدمة بأكثر من 5%،

ولكن يرى المجلس أن تراجع السياحة نتيجة الأزمة مؤقت، ومن المتوقع أن ينتعش القطاع بعد عام 2010، بحيث يتوقع ارتفاع معدلات النمو إلى مستوى ما قبل الأزمة.

رابعاً: أثر الأزمة المالية على اقتصادات الدول العربية

إن مجموعة الدول العربية سوف تتأثر بالأزمة المالية العالمية كغيرها من الدول النامية عبر القنوات المتعددة التي تربطها بالاقتصاد العالمي. وتتمثل المسألة الأساسية في تحديد قوة تأثير كل قناة وما هو مقدار تأثيرها على الاقتصاد. أولاً، المنظومة العربية تتكون من دول غير متجانسة ومتفاوتة في مستويات تنميتها وفي خصائصها الهيكلية، فالدول النفطية الخليجية سوف تتأثر مباشرة بتقلبات سعر النفط وانخفاض صادراتها، ولكنها بالمقابل دول مصدرة لرؤوس الأموال وليس لديها مديونية وتستقبل عمالة وافدة مهمة عربية وآسيوية، وتساهم أيضاً في تقديم العون العربي، وبالتالي فإن تأثير الأزمة فيها من المتوقع أن ينتقل إلى الدول العربية الأخرى عبر التحويلات والمساعدات. وتتميز الجزائر بكونها دولة نفطية لكنها دولة مصدرة للعمالة واقتصادها ليس مندمجاً مالياً في الاقتصاد العالمي، كما أنها استطاعت من خلال الوفرة النفطية التخلص من الديون الخارجية، وتحولت إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في قطاع النفط، بالإضافة إلى بناء مخزون معتبر من الاحتياطي من العملة

يسمح لها بدعم ميزان المدفوعات. بالمقابل فإن الدول الخليجية لها أسواق مالية منفتحة وحرية نسبية في تحركات رؤوس الأموال واستثمارات معتبرة في الأسواق الدولية عبر صناديقها السيادية. ويختلف الاقتصاد الليبي جوهرياً عن الاقتصاد الخليجي في طريقة إدارته، بالرغم من كونه اقتصاداً نفطياً بالإضافة إلى الاعتماد على العمالة الوافدة.

شهدت الدول النفطية مع نهاية تسعينات القرن الماضي طفرة نفطية جديدة استمرت بدون انقطاع، حيث تضاعف مؤشر صافي معدل حدود التبادل التجاري في الدول الخليجية من 100 في عام 2000 إلى 219 في عام 2008، ووصل إلى 237 في الجزائر وإلى 203 في ليبيا. وقد سمحت هذه الزيادة الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز بأن تدعم فترة رواج اقتصادي من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية وخاصة في العقار، وإحداث طفرة استهلاكية وارتفاع الاستثمارات الخارجية سواء البنينية أو في الصناديق السيادية، بالإضافة إلى تدفق الأموال إلى أسواق الأوراق المالية من خلال الأقرض الميسر. فارتفعت صادرات الدول الخليجية من 186 مليار دولار في عام 2000 إلى أكثر من 590 مليار دولار في عام 2007، وارتفعت احتياطات البنوك المركزية الخليجية من العملة الصعبة والذهب إلى أكثر من 524 مليار في عام 2008. بالمقابل، أدت الطفرة النفطية في الجزائر إلى تصفية الديون الخارجية وتمويل برامج واسعة للاستثمار في البنية التحتية، خاصة في قطاعات

من 987 مليار دولار في عام 2007. وفي عام 2009 هوت أسعار النفط بشدة، بحيث انخفض معدل حدود التبادل التجاري من 219 نقطة في عام 2008 إلى 151 نقطة في عام 2009 ونجم عن ذلك انخفاض قيمة الصادرات، بحيث انخفضت صادرات السعودية من 323 في عام 2008 إلى 194 مليار دولار في عام 2009 أي أكثر من 40%.

تراجعت معدلات التضخم التي بلغت ذروتها في عام 2008 عند 10.2% لتصل إلى 2.18% في عام 2009. ونتيجة للأزمة الاقتصادية وما تبعها من تدهور في الأسواق المالية الخليجية أو انهيار أسعار العقار في بعض الدول الخليجية، وتراجع ثقة المستهلك، فقد سارعت الحكومات الخليجية إلى إنقاذ الشركات المفلسة. وقد شهد معدل النمو الاقتصادي تراجعاً كبيراً، حيث بلغ متوسط النمو الخليجي ما قبل الأزمة حوالي 6.6% للفترة الممتدة من عام 2000 حتى عام 2007، وسجل فقط 1.08% في عام 2008 و2.7% في عام 2009.

أما بالنسبة للجزائر، فإنها لم تشهد أزمة أسواق أوراق مالية، وذلك لانعدام أسواق الأوراق المالية وقلة ارتباط النظام المالي الجزائري مع المؤسسات المالية الدولية. ولكن انهيار أسعار النفط في عام 2008 أدى إلى تراجع معدل التبادل التجاري بأكثر من 32%، مما أدى إلى انهيار قيمة الصادرات من 80 مليار دولار في عام 2007 إلى 57 مليار في عام 2009 و55 مليار دولار في عام 2010. وانخفض معدل التضخم

النقل والسكن والتعليم والصحة والمياه وتدعيم قطاع الزراعة. وارتفعت احتياطات العملة في الجزائر إلى أكثر من 155 مليار دولار في عام 2009، وكما ارتفعت في ليبيا إلى أكثر من 110 مليار دولار. وإذا ما كانت الجزائر وليبيا لا

ستتأثر الدول النفطية الخليجية مباشرة بتقلبات سعر النفط وانخفاض صادراتها، لكنها بالمقابل هي دول مصدرة لرؤوس الأموال وليس لديها مديونية. للدول الخليجية أسواق مالية منفتحة وحرية نسبية في تحركات رؤوس الأموال واستثمارات معتبرة في الأسواق الدولية عبر صناديقها السيادية.

تمتلك أسواق أوراق مالية معتبرة، فقد شهدت الأسواق الخليجية توسعاً هائلاً خلال الفترة السابقة للأزمة. حيث ارتفعت رسميتها من 109 مليار دولار عام 2000 إلى أكثر من ترليون دولار أمريكي في عام 2007، وبلغ متوسط ارتفاع أسعار البورصات الخليجية خلال الفترة 2000-2007 أكثر من 25.8% سنوياً، وبلغ معدل رسملة السوق الخليجية في عام 2007 أكثر من 125%، وبلغت قيمة الأسهم المتداولة 987.9 مليار دولار في نفس العام. ومع اندلاع الأزمة العالمية في عام 2007، تهاوت الأسواق المالية الخليجية بشكل قوى وواضح في عام 2008، فانخفضت رسملة الأسواق الخليجية بأكثر من 52% خلال عام 2008 لتصل إلى 564 مليار. كما انخفضت قيمة الأسهم المتداولة إلى 505 مليار دولار في عام 2009 بعدما وصلت أكثر

عند مستوى متوسط قدره 2.7%، وتراجعت الديون الخارجية إلى 5.3 مليار دولار وخدمة مديونية عند 1 مليار دولار في عام 2009. وبالرغم من الوفرة والصحة المالية، فإن الاقتصاد الجزائري ينمو ببطء ولم يسجل نمواً قبل الأزمة يتجاوز نسبة 3.8%. وبالرغم من المؤشرات الاقتصادية الجيدة، فإن معدل النمو خلال الأزمة قد انخفض إلى 2.25%، كما ارتفعت الواردات من السلع والخدمات بشكل ملموس خلال الأزمة لتصل إلى 50 مليار دولار، وذلك بالرغم من الإجراءات التضيقية التي تطبقها الحكومة من أجل الحد من استيراد السلع الاستهلاكية، على غرار الأدوات الكهربائية المنزلية والسيارات.

تواجه مجموعة الدول العربية غير النفطية ذات الدخل المتوسط، التي تعتمد على صادرات الصناعات التحويلية والخدمات في المقام الأول، ضغطاً قوياً على اقتصاداتها وصعوبة في تحمل آثار الأزمة المالية العالمية، وذلك لهشاشة الوضع المالي لهذه الدول، حيث بالرغم من أنها تعتبر وتصنف ذات اقتصادات «متنوعة» إلا أن تنمية صادراتها لم ترقى إلى مستوى يسمح لهذه الدول بتحقيق نمو مرتفع دون الوقوع في فخ المديونية وارتفاع البطالة. فلم يتعدى معدل صادرات السلع والخدمات في المتوسط 35% من الناتج المحلي الخام، وبلغت صادرات هذه المجموعة، التي تشكل أكثر من نصف سكان الدول العربية 149 مليار دولار في عام 2008، وتشهد هذه الدول عجزاً مستمراً في ميزانها التجاري من السلع

والخدمات. ونتيجة انفتاحها على الواردات بشكل كبير، فإن الاندماج التجاري لهذه المجموعة بلغ 94% في عام 2008، وتحاول هذه الدول تخفيف قيد ميزان المدفوعات على التنمية، من خلال اللجوء إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي الذي قفز من 3.39 مليار دولار إلى أكثر من 23 مليار دولار، وهو مبلغ زهيد عند الأخذ بعين الاعتبار حجم الاقتصاد والسكان، كما أن الاستثمار غير المباشر لا يشكل مصدراً تمويل مهم وهو كثير التذبذب، وقد شهد تدفقاً معاكساً كبيراً في عام 2007 جراء الأزمة المالية. كما أن طرح السندات في السوق

شهد معدل النمو الاقتصادي تراجعاً كبيراً، حيث بلغ متوسط النمو الخليجي ما قبل الأزمة 6.6% للفترة الممتدة من 2000 حتى 2007، وسجل فقط 1.08% في عام 2008 و2.7% في عام 2009.

الدولية ضعيف بالرغم من بلوغ الإصدارات في بعض السنوات أكثر من 5 مليارات دولار. وتشكل المديونية جزءاً كبيراً من التمويل الخارجي، بحيث ارتفعت من 88.6 مليار دولار في عام 2002 إلى أكثر من 109 مليار دولار في عام 2007. وتشكل الديون الميسرة حوالي ثلث مخزون هذه المديونية، مما يقلل نسبياً تكاليف خدماتها، والتي بلغت حوالي 15 مليار دولار في عام 2007. كما تتحصل هذه الدول في المتوسط على مساعدات من الدول المانحة في حدود 2% من ناتجها الإجمالي. بالمقابل تعتمد هذه الدول على تحويلات العمالة، والتي تتركز في الدول الأوروبية في حال دول شمال أفريقيا أو في الخليج العربي في حالة دول الشرق الأوسط،

وقد بلغت هذه التحويلات في عام 2008 أكثر من 30 مليار دولار.

أدت الأزمة المالية العالمية إلى التأثير على الأسواق المالية في الدول ذات الاقتصادات المتنوعة، بحيث انخفضت قيمة أسواق مالهها من 272 مليار دولار في عام 2007 إلى 203 مليار دولار في عام 2008 بمعدل انخفاض متوسط قارب 25%، وهو ما يعادل معدل الانخفاض في متوسط مؤشرات أسعار أسواق الأوراق المالية. ولم تتأثر دول المجموعة بنفس الوتيرة، حيث أن انخفاض قيمة السوق في تونس لم تتعدى 3%، بينما كان الانخفاض في المغرب 17% وفي لبنان 25% وفي مصر 55%. بالمقابل فإن أسعار صادرات هذه الدول لم تتأثر مقارنة بأسعار وارداتها، بل ارتفع معدل التبادل التجاري من 108 في عام 2007 إلى 123 في عام 2008 و2009. وعليه فقد استمرت صادرات هذه الدول بالنمو ما بين عامي 2007 و2008 بمعدل 6.4%، بينما تراجعت في عام 2009 بمعدل 3.5% نتيجة تراجع الطلب العالمي. أثر هذا التراجع على معدل النمو الاقتصادي الذي بقي قوياً ما بين عامي 2007 و2008 عند 6.58%، ولكنه تراجع إلى 4.68% في عام 2009. وبالرغم من النمو الجيد، الذي بلغ 5% في المتوسط ما بين عامي 2009-2000، إلا أن معدل البطالة يبقى مرتفعاً ولا يتماشى مع هذا النمو الجيد. حيث ارتفع معدل البطالة من 9% في عام 2000 ليبلغ 13% في عام 2002، وتراجع تدريجياً ليصل إلى 9% في عام 2007 ثم يرتفع بعدها إلى 10% في عام

2008. بالمقابل تبلغ معدلات بطالة الشباب أكثر من ضعف المتوسط العام لمعدل البطالة.

تشكل المديونية جزءاً كبيراً من التمويل الخارجي للدول العربية غير النفطية. بحيث ارتفعت من 88.6 مليار دولار في عام 2002 إلى أكثر من 109 مليار دولار في عام 2007. وتشكل الديون الميسرة حوالي ثلث مخزون هذه المديونية، مما يقلل نسبياً تكاليف خدماتها. والتي بلغت حوالي 15 مليار دولار في عام 2007. كما تتحمل هذه الدول في المتوسط على مساعدات من الدول المانحة في حدود 2% من ناتجها الإجمالي.

وهي تشكل أحد المؤشرات الأساسية لهشاشة اقتصادات هذه الدول وعدم مقدرتها على النمو بوتائر أسرع.

في المحصلة، وبالرغم من ارتفاع معدلات البطالة نتيجة ارتفاع معدلات بطالة الشباب، فإن هذه الدول تشهد وتيرة نمو جيدة في دخل الفرد، بحيث بلغ متوسط معدل النمو حوالي 3% للفترة ما بين 2000-2009. إن أسواق الأوراق المالية تحسنت خلال عام 2009 ونمت قيمتها بمعدل 20%، إلا أنها لم تسترجع قيمتها ما قبل الأزمة، حيث أن رسملتها بلغت 200 مليار في عام 2009 دولار مقارنة بـ 272 مليار دولار في عام 2007. تعتمد الدول ذات الاقتصادات المتنوعة على صادرات الخدمات، التي شكلت أكثر من 46% من إجمالي صادرات السلع والخدمات، كما شكلت خدمات السفر أكثر من 50% من صادرات

الخدمات التجارية، وبالتالي فإن تراجع خدمات السفر ما بين عامي 2008 و 2009 بأكثر من 10 مليارات أدى إلى تراجع الصادرات، وبالتالي إلى اتساع هوة الميزان التجاري أكثر من 39 مليار دولار، مما أدى إلى ارتفاع الديون الخارجية من 109 مليار دولار في عام 2007 إلى أكثر من 115 مليار دولار في عام 2009.

إن احتياطات العملة التي تملكها هذه الدول تشكل حوالي 9 أشهر واردات، كما انخفضت تحويلات المهاجرين من 30 مليار دولار في عام 2008 إلى 28 مليار دولار في عام 2009 ولا يتوقع أن تتحصل هذه الدول على مساعدات أكثر نتيجة الأزمة وكذلك نتيجة تركيز الدول المانحة على الدول الفقيرة. نتيجة هذه العوامل كلها إلى ضغط متزايد على الموارد المالية لهذه الدول، وإلى احتدام قيد ميزان المدفوعات، الذي قد يصل إلى مستويات حرجة في ظل توقعات ارتفاع أسعار المواد الغذائية، التي تشكل جزءاً لا بأس به من واردات هذه الدول. فرصيد الميزان الجاري للنتائج المحلي الإجمالي سالباً في أغلب الدول ذات الاقتصادات المتنوعة، بحيث أنه تدهور في المتوسط من 1.78 في عام 2006 إلى أكثر من 7.44% في عام 2009.

إن الوضع الاقتصادي للدول العربية الفقيرة منخفضة الدخل (اليمن، موريتانيا والسودان) هو أكثر هشاشة، وبالتالي فإن قوة مقاومة اقتصاداتها للهزات الخارجية هي أقل، حيث شهدت هذه الدول انخفاضاً في معدل تبادلها التجاري من 182 إلى 143 ما بين عامي

2008 و2009، مما نجم عنه انخفاض في صادراتها من السلع والخدمات من 13 مليار دولار إلى 8.73 مليار دولار خلال نفس الفترة، مما أدى إلى توسع عجز الميزان التجاري إلى أكثر من 3 مليارات دولار في عام 2009 انعكس سلباً على معدل النمو الاقتصادي، الذي انخفض من 4.7% في عام 2008 إلى 2.39 في عام 2009. وتراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 4.4 مليارات دولار إلى 3.01 مليارات دولار خلال نفس الفترة، وارتفعت

تعتمد الدول ذات الاقتصادات المتنوعة على صادرات الخدمات، التي شكلت أكثر من 46% من إجمالي صادرات السلع والخدمات، كما شكلت خدمات السفر أكثر من 50% من صادرات الخدمات التجارية، وبالتالي فإن تراجع خدمات السفر ما بين عامي 2008 و 2009 بأكثر من 10 مليارات أدى إلى تراجع الصادرات، وبالتالي إلى اتساع هوة الميزان التجاري أكثر من 39 مليار دولار، مما أدى إلى ارتفاع الديون الخارجية من 109 مليار دولار في عام 2007 إلى أكثر من 115 مليار دولار في عام 2009.

مديونيتها الخارجية إلى 28.5 مليار دولار في عام 2009 بعدما كانت 23.5 مليار دولار في عام 2000. وساعد على انخفاض خدمة المديونية في حدود مليار دولار ارتفاع نسبة الديون الميسرة، التي بلغت حوالي 50% من مخزون الدين القائم. وتملك هذه الدول احتياطي عملة في حدود 5.3 مليارات دولار، مما يشكل حوالي 7 أشهر واردات، وتحصل هذه الدول على مساعدات أجنبية معتبرة، بلغت 7.5% من دخلها الإجمالي بالمتوسط خلال الفترة

2000-2009 ، كما أن تحويلات العاملين بلغت 4 مليارات دولار في عام 2009.

إن الدول العربية الفقيرة ليست مرتبطة بالنظام العالمي، حيث أن معدل الاندماج التجاري لا يتعدى 37%، ولا توجد ارتباطات مع الأسواق الدولية. هذا يقلل من تداعيات الأزمة مباشرة، لكن تواضع اقتصاداتها وقلة مواردها المالية يجعلها تواجه تحديات تنمية كبيرة، بحيث أن الانخفاض في صادراتها مع وجود مديونية معتبرة قد يزيد من مشاكلها الاقتصادية، التي تنعكس على معدلات الفقر والبطالة.

خامساً: الخاتمة

إن النظام الاقتصادي الرأسمالي معرض للهزات الاقتصادية بصفة دورية. ويرجع ذلك لعدة أسباب من بينها: سلوك المضاربة، وعدم اكتمال الأسواق وإخفاؤها، والمخاطرة في ظل اللائقين، وعدم تناظر المعلومات، وعدم قدرة الأسواق خاصة قوى العرض والطلب على التعديل الآني لإحداث التوازن الاقتصادي بسرعة وإبقاء الاقتصاد على مساره التوازني. وعادة ما ينتقل الاقتصاد ما بين الرواج والكساد، بفضل قوى التصحيح الداخلية للسوق، وبمساعدة السياسات المالية والنقدية. وفي حالة كون الصدمة قوية، فإن الاقتصاد يمكن أن ينتقل من حالة الكساد إلى أزمة حادة تتحول من

الظروف الاقتصادية الصعبة إلى مرحلة هلع، قد تتهاوى فيها المؤسسات وتنهيار ثقة المستهلك وترتفع البطالة إلى معدلات كبيرة.

وقد أثبتت التجربة أن السياسات العامة لازالت تمثل الأداة الناجعة الوحيدة لإخراج الاقتصاد من حالة الفوضى، وبعث النمو من جديد بفضل حزم الإنقاذ بالرغم من التكلفة المالية الباهظة. كما أن اندماج اقتصادات العالم أصبحت مترابطة بشكل قوي، بحيث أن آثار الأزمات والصدمات تنتقل بسرعة البرق، خاصة في الدول التي لها انفتاح مالي ولها قطاع مصرفي له محافظ مالية بها استثمارات في الأسواق الأجنبية.

إن الدول النامية التي أصبحت تعتمد بشكل كبير على التجارة والاستثمار الخارجي لتنمية اقتصاداتها تطالها الأزمات العالمية عبر عدة قنوات، أهمها قناة التجارة والاستثمار، كما أن الدول النامية الفقيرة التي تعتمد أيضاً على المساعدات سوف تتأثر نتيجة تراجع التدفقات الرسمية، خاصة تلك المتعلقة بالمساعدات. ولقد ساعدت الظروف الاقتصادية العديد من الدول النامية في تحمل تكاليف الأزمة، وخاصة في مرحلة الرواج التي سبقت الأزمة، التي تزامنت مع ارتفاع أسعار المواد الأولية ومكنتها من بناء احتياطات عملة معتبرة، استطاعت

حيث أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض أسعار المواد الأولية وارتفاع أعداد البطالة والفقراء، سوف يزيد من هشاشة الدول النامية.

من خلالها مواجهة تراجع الطلب العالمي على سلعها. لكن آثار الأزمة لم تمحى كلها بالرغم من أن توقعات النمو العالمية تظهر جيدة،

الهوامش

انظر تقرير Deloitte عن حزم الإنقاذ المالية التي طبقت في مختلف دول العالم. في ظل "يوفوريا" الزواج لم يكن بالإمكان شد الانتباه نحو مخاطر الارتفاع المستمر في أسعار المنازل والمضاربة التي تبعتها بالرغم من تحديد بعد الاقتصاديين باحتمال حدوث أزمة حادة.

المراجع الانجليزية

Acemoglu, D (2009), The Crisis of 2008: Structural Lessons For and From Economics, Centre for Economic Policy Research Policy Insight No. 28, London, January 2009 ([http://www.cepr.org/pubs/ Policy Insights/ PolicyInsight28.pdf](http://www.cepr.org/pubs/Policy%20Insights/PolicyInsight28.pdf))

Berg A, Funke N, Hajdenberg A, Lledo V, Ossowski R, Schindler M, Spilimbergo A, Tareq S, and Yackovlev, I (2009) “Fiscal Policy in Sub-Saharan Africa in Response to the Impact of the Global Crisis”. INTERNATIONAL MONETARY FUND.

Blanchard, O (2009), “Sustaining a Global Recovery”, Finance & Development, September 2009.

Boorman J (2009) “The Impact of the Financial Crisis on Emerging Market Economies: The Transmission Mechanism, Policy Response and Lessons”, Emerging Markets Forum Mumbai, India, June 23, 2009.

Bordo, M (2008), “An Historical Perspective on the Crisis of 2007-2008”. Central Bank of Chile, Santiago, Chile, November 2008.

Deloitte (2009), Tax Responses to the Global Economic Crisis”, <http://www.deloitte.com/>

ILO (2009) Global Employment Trends, May 2009, and Global Employment Trends – Update, May 2009 (Geneva); available at: <http://www.ilo.org/trends>. International Labor Organization, 2009.

IMF (2009) The Implications of the Global Financial Crisis for Low-Income Countries. IMF Washington , DC .

Kasekende L, Ndikumana L, Rajhi T (2009), Impact of the Global Financial and Economic Crisis on Africa, Working Papers Series N° 96, African Development Bank, Tunis, Tunisia.

Lin, J (2008), “The Impact of the Financial Crisis on Developing Countries”. Senior Vice President and Chief Economist. The World Bank and Korea Development Institute, Seoul. October 31, 2008.

Ravallion, M and Chen, S (2009) “The Impact of global Financial Crisis on the World’s Poorest”, <http://www.voxeu.org/index.php?q=node/3520>

Reavis, C (2009), “The Global Financial Crisis of 2008 – 2009: The Role of Greed, Fear and Oligarchs”. Massachusetts Institute of Technology.

UNCTAD (2009), “Assessing the impact of the current financial and economic crisis on global FDI flows”, April 2009 United Nations Conference on Trade and Development.

World Economic Outlook International Monetary Fund, Various Issues.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

رقم العدد	المؤلف	العنوان
الاول	د. محمد عدنان وديع	مفهوم التنمية
الثاني	د. محمد عدنان وديع	مؤشرات التنمية
الثالث	د. احمد الكواز	السياسات الصناعية
الرابع	د. علي عبدالقادر علي	الفقر: مؤشرات القياس والسياسات
الخامس	ا. صالح العصفور	الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها
السادس	د. ناجي التوني	استهداف التضخم والسياسة النقدية
السابع	ا. حسن الحاج	طرق المعاينة
الثامن	د. مصطفى بابكر	مؤشرات الارقام القياسية
التاسع	ا. حسان خضر	تنمية المشاريع الصغيرة
العاشر	د. احمد الكواز	جداول المخلاتات المخرجات
الحادي عشر	د. احمد الكواز	نظام الحسابات القومية
الثاني عشر	ا. جمال حامد	إدارة المشاريع
الثالث عشر	د. ناجي التوني	الإصلاح الضريبي
الرابع عشر	ا. جمال حامد	أساليب التنبؤ
الخامس عشر	د. رياض دهال	الادوات المالية
السادس عشر	ا. حسن الحاج	مؤشرات سوق العمل
السابع عشر	د. ناجي التوني	الإصلاح المصرفي
الثامن عشر	ا. حسان خضر	خصخصة البنى التحتية
التاسع عشر	ا. صالح العصفور	الارقام القياسية
العشرون	ا. جمال حامد	التحليل الكمي
الواحد والعشرون	ا. صالح العصفور	السياسات الزراعية
الثاني والعشرون	د. علي عبدالقادر علي	اقتصاديات الصحة
الثالث والعشرون	د. بلقاسم العباس	سياسات اسعار الصرف
الرابع والعشرون	د. محمد عدنان وديع	القدرة التنافسية وقياسها
الخامس والعشرون	د. مصطفى بابكر	السياسات البيئية
السادس والعشرون	ا. حسن الحاج	اقتصاديات البيئة
السابع والعشرون	ا. حسان خضر	تحليل الاسواق المالية
الثامن والعشرون	د. مصطفى بابكر	سياسات التنظيم والمنافسة
التاسع والعشرون	د. ناجي التوني	الازمات المالية
الثلاثون	د. بلقاسم العباس	إدارة الديون الخارجية
الواحد والثلاثون	د. بلقاسم العباس	التصحيح الهيكلي
الثاني والثلاثون	د. امل البشبيشي	نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T
الثالث والثلاثون	ا. حسان خضر	الاستثمار الاجنبي المباشر: تعاريف
الرابع والثلاثون	د. علي عبدالقادر علي	محددات الاستثمار الاجنبي المباشر
الخامس والثلاثون	د. مصطفى بابكر	نمذجة التوازن العام
السادس والثلاثون	د. احمد الكواز	النظام الجديد للتجارة العالمية
السابع والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: إنشائها وآلية عملها
الثامن والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات
التاسع والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: افاق المستقبل
الاربعون	د. بلقاسم العباس	النمذجة الاقتصادية الكلية
الواحد والإربعون	د. احمد الكواز	تقييم المشروعات الصناعية
الثاني الإربعون	د. عماد الإمام	مؤسسات والتنمية
الثالث الإربعون	ا. صالح العصفور	التقييم البيئي للمشاريع
الرابع الإربعون	د. ناجي التوني	مؤشرات الجدارة الائتمانية

الخامس الأربعون	أ. حسان خضر	الدمج المصرفي
السادس الأربعون	أ. جمال حامد	اتخاذ القرارات
السابع الأربعون	أ. صالح العصفور	الإرتباط والانحدار البسيط
الثامن الأربعون	أ. حسن الحاج	ادوات المصرف الإسلامي
التاسع الأربعون	د. مصطفى بابكر	اليئنة والتجارة والتنافسية
الخمسون	د. مصطفى بابكر	الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات
الواحد والخمسون	د. بلقاسم العباس	الاقتصاد القياسي
الثاني والخمسون	أ. حسان خضر	التصنيف التجاري
الثالث والخمسون	أ. صالح العصفور	أساليب التفاوض التجاري الدولي
		مصفوفة الحسابات الاجتماعية
		وبعض استخداماتها
		منظمة التجارة العالمية: من الدوحة
		إلى هونج كونج
		تحليل الاداء التنموي
		أسواق النفط العالمية
		تحليل البطالة
		المحاسبة القومية الخضراء
		مؤشرات قياس المؤسسات
		الإنتاجية وقياسها
		نوعية المؤسسات والاداء التنموي
		عجز الموازنة: المشكلات والحلول
		تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي
		حساب فجوة الاهداف الإنمائية للالفية
		مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق
		الاستهلاكي
		اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات
		اقتصاديات التعليم
		أخفاق الية الاسواق وتدخل الدولة
		مؤشرات قياس الفساد الإداري
		السياسات التنموية
		تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية
		التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي
		قياس التحوّل الهيكلي
		المؤشرات المركبة
		التطورات الحديثة في الفكر
		الاقتصادي التنموي
		برامج الإصلاح المؤسسي
		المساعدات الخارجية من أجل التنمية
		قياس معدلات العائد على التعليم
		خصائص أسواق الاسهم العربية
		التجارة الخارجية والتكامل
		الاقتصادي الإقليمي
		النمو الاقتصادي المحابي للفقراء
		سياسات تطوير القدرة التنافسية
		عرض العمل والسياسات الاقتصادية
		دور القطاع التمويلي في التنمية
		تطور اسواق المال والتنمية
		بطالة الشباب
الرابع والخمسون	د. أحمد الكواز	
الخامس والخمسون	د. أحمد طفلاح	
السادس والخمسون	د. علي عبد القادر علي	
السابع والخمسون	أ. حسان خضر	
الثامن والخمسون	د. بلقاسم العباس	
التاسع والخمسون	د. أحمد الكواز	
الستون	د. علي عبد القادر علي	
الواحد والستون	د. مصطفى بابكر	
الثاني والستون	د. علي عبد القادر علي	
الثالث والستون	د. حسن الحاج	
الرابع والستون	د. علي عبد القادر علي	
الخامس والستون	د. رياض بن جليلي	
السادس والستون	د. علي عبد القادر علي	
السابع والستون	أ. عادل عبدالعظيم	
الثامن والستون	د. عدنان وديع	
التاسع والستون	د. أحمد الكواز	
الستون	د. علي عبد القادر علي	
الواحد والسبعون	د. أحمد الكواز	
الثاني والسبعون	د. رياض بن جليلي	
الثالث والسبعون	د. أحمد الكواز	
الرابع والسبعون	أ. ربيع نصر	
الخامس والسبعون	د. بلقاسم العباس	
السادس والسبعون	د. علي عبد القادر علي	
السابع والسبعون	د. رياض بن جليلي	
الثامن والسبعون	د. بلقاسم العباس	
التاسع والسبعون	د. علي عبد القادر علي	
الثمانون	د. إبراهيم أونور	
الواحد والثمانون	د. أحمد الكواز	
الثاني والثمانون	د. علي عبد القادر علي	
الثالث والثمانون	د. رياض بن جليلي	
الرابع والثمانون	د. وشاح رزاق	
الخامس والثمانون	د. وليد عبد مولاة	
السادس والثمانون	د. إبراهيم أونور	
السابع والثمانون	د. وليد عبد مولاة	

الثامن والثمانون
التاسع والثمانون
التسعون
الواحد والتسعون
الثاني والتسعون

الثالث والتسعون
الرابع والتسعون
الخامس والتسعون
السادس والتسعون
السابع والتسعون
الثامن والتسعون
التاسع والتسعون
المائة
المائة وواحد

المائة واثنان

المائة وثلاثة

د. بلقاسم العباس
د. إبراهيم أونور
د. حسين الاسرج
د. وليد عبد مولا
د. احمد الكواز

د. رياض بن جليلي
د. إبراهيم أونور
د. محمد ابو السعود
د. رياض بن جليلي
د. وليد عبد مولا
د. بلقاسم العباس
د. رياض بن جليلي
د. إبراهيم أونور
د. احمد الكواز

د. بلقاسم العباس

د. علي عبد القادر علي

الاستثمارات البيئية العربية
فعالية اسواق الاسهم العربية
المسئولية الاجتماعية للشركات
البنية الجزئية لاسواق الاوراق المالية
مناطق التجارة الحرة
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:
الخصائص والتحديات
تذبذب اسواق الاوراق المالية
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي
مؤشرات النظم التعليمية
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية
تمكين المرأة من أجل التنمية
الاطر الرقابية لاسواق الاسهم العربية
نظام الحسابات القومية لعام 2008
تبعات الازمة الاقتصادية على الدول
العربية والنامية
العدد المقبل
الطبقة الوسطى في الدول العربية

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 24843130 - 24844061 - 24848754
Fax : 24842935



E-mail : api@api.org.kw
web site : [http //www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب: 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 24848754 - 24844061 - 24843130 - (965)
فاكس : 24842935